الأمم المتحدة

A/55/889

الجمعية العامة

Distr.: General
5 April 2001
Arabic
Original: French

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٣٩ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم إعلان كوتونو والتقرير النهائي وقد اعتمدهما في المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة والمستعادة الذي عقد في كوتونو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميمهما كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) جويل و. أديتشي
السفير
الممثل الدائم لبنن
لدى الأمم المتحدة

260401 260401 01-32256 (A)
0132256

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة

المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

كوتونو، من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

السلام والأمن والديمقراطية والتنمية

إعلان كوتونو

نحن، وزراء وممثلي الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المجتمعين في إطار المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية الذي عقد في كوتونو، بنن، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

إذ نعرب من جديد عن تمسكنا المشترك بأهداف ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئهما،

وإذ نأخذ في الاعتبار التغييرات الكبيرة التي تشهدها الساحة الدولية وتطلع جميع الشعوب إلى وجود نظام دولي قائم على المبادئ التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وتشجيعه،

وإذ نؤكد من جديد أن السلام والأمن، والديمقراطية، والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مسائل مترابطة يعزز بعضها البعض من جهة، وأن الديمقراطية تستند إلى الرغبة التي يبديها بحرية الشعب الذي يحدد ماهية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يريده، وإلى مشاركته الكاملة في جميع جوانب حياة المجتمع من جهة أخرى،

وإذ نؤكد من جديد أيضا أنه يجب تعزيز جميع حقوق الإنسان – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – وحمايتها وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان،

وإذ نراعي بصورة خاصة الإعلان العالمي للديمقراطية الذي اعتمده المجلس البرلماني الدولي للاتحاد البرلماني الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ والذي ينص على أن الديمقراطية نموذج مثالي معترف به عالميا وهدف يستند إلى القيم التي تتقاسمها جميع الشعوب التي يتألف منها المجتمع الدولي، بغض النظر عن الفوارق الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية،

وإذ نشير إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا المؤرخين حزيران/يونيه ١٩٩٣ واللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٢٤٣ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ والذي يتضمن إعلانا وبرنامج عمل بشأن ثقافة للسلام ينصان على أن إشاعة ثقافة للسلام ترتبط ارتباطا عضويا بتعزيز الديمقراطية والتنمية والاحترام الشامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ نشير إلى ما يلي:

- إعلان مانيلا الذي اعتمده في حزيران/يونيه ١٩٨٨ المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والذي يؤكد من جديد على الصلة التي لا تنفصم عراها بين السلام والديمقراطية والتنمية،

- وإعلان وبرنامج عمل ماناغوا اللذين اعتمدهما في تموز/يوليه ١٩٩٤ المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة واللذين يذكران من جديد قرار دعم الحق الشامل في الديمقراطية والتنمية وتعزيزه،

- ووثيقة بوخارست النهائية المعنونة ''بحث الحالة والتوصيات'' التي اعتمدها، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والتي تشدد على علاقات الترابط القائمة بين الديمقراطية والتنمية والحكم السليم،

- ووثائق المؤتمر الذي عقد في كوتونو، في شباط/فبراير ٢٠٠٠، تتويجا للمؤتمرات الوطنية وغيرها من عمليات التحول الديمقراطي في أفريقيا التي تبرز عمليات التحول الديمقراطي وتشير إلى جوانب نجاح وفشل الديمقراطية في أفريقيا،

- وإعلان وارسو الذي اعتمدته في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠ جماعة الديمقراطيات والذي يبين علاقة الترابط القائمة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية،

- وإعلان الألفية الذي اعتمدته، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يعيد تأكيد المبادئ والقيم العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويحدد أهدافا خاصة للسلام والأمن ونزع السلاح والتنمية والقضاء على الفقر وحماية البيئة بصفة عامة،

- وإعلان باماكو الذي اعتمدته، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية والذي يؤكد وجود صلات لا تنفك عراها بين

الفرانكفونية والديمقراطية ويحدد الاستراتيجيات التي تؤدي إلى توطيد سيادة القانون ومتابعة الممارسات الديمقراطية في البلدان الناطقة بالفرنسية،

وإذ نحيط علما بالقرارين ١٤١ و ١٤٢ اللذين اعتمدهما، في تموز/يوليه ١٩٩٩، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومنظمة الوحدة الأفريقية والمتعلقين من جهة بمبادئ الحكم السليم والشفافية وحقوق الإنسان التي لا بد منها لكفالة وجود حكومات تمثل الشعب وتتمتع بالاستقرار وللمساهمة في منع النزاعات، ومن جهة أخرى بضرورة إعادة الشرعية الدستورية إلى الدول الأعضاء التي تسلمت فيها الحكومات مقاليد السلطة بطرق غير دستورية.

نعتمد هذا الإعلان

أولا – السلام والأمن ونزع السلاح

١ – نؤكد من جديد تعلقنا بمبادئ سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وبعدم التدخل في المسائل التي تخضع أساسا للقضاء الوطني لأي دولة، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٢ – نؤكد من جديد التزامنا بتسوية النزاعات بطريقة سلمية.

٣ – كما نؤكد من جديد المسؤولية الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، وندعو الدول الأعضاء إلى إعطاء المنظمة الموارد اللازمة لتعزيز قدرتها في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وصون السلم واستعادته، فضلا عن توطيده بعد النزاعات، بالإضافة إلى زيادة فعالية المنظمة.

٤ – ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبإلحاح إلى اللجوء إلى المنظمات والاتفاقات والهيئات الإقليمية لتسوية المسائل التي تؤثر في صون السلم والأمن الدوليين وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٥ – نحث المنظمات والهيئات الإقليمية على تعزيز وتقوية التعاون والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة بغية المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين.

٦ – نؤكد من جديد أن نزع السلاح ومكافحة أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها إلى جانب عدم انتشار الأسلحة الخفيفة يمكن أن تساهم إلى حد كبير في صون السلم والأمن الدوليين.

٧ - ندعو جميع الدول إلى التقيد بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح ومكافحة التسلح وتطبيقها.

٨ - ندين بشدة جميع أشكال الإرهاب الدولي إلى جانب الجريمة عبر الوطنية بجميع مظاهرها ونتعهد، كل على حدة وبصفة جماعية، باتخاذ التدابير المناسبة وفقا لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان، من أجل منع الإرهاب ومكافحته.

٩ - نؤيد بشدة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في سبيل السلام والأمن والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان.

١٠ - نتعهد بإشاعة ثقافة للسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعزيزها في كل بلد من بلداننا، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٣، المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩: ''إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام'' مع إيلاء اهتمام خاص للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠) وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣.

ثانيا - الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية

١١ - إننا نقر بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية قد شهدت في العالم، على مدى السنوات العشر الأخيرة تقدما لا يمكن إنكاره على الرغم من بعض حالات الفشل. وعليه، ينبغي مواصلة جهودنا من أجل إشاعة ثقافة ديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يكرسها القانون الدولي. وبناء على ذلك، نقر بالعلاقة القائمة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان على النحو المذكور في القرار المعنون ''تعزيز الديمقراطية وتوطيدها'' الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ والجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١٢ - نعيد التأكيد رسميا أن إرادة الشعب هي الأساس الذي تقوم عليه السلطات العامة. ولا بد لهذه الإرادة أن تتجسد بحرية في انتخابات دورية نزيهة وتعددية لا محل للخوف فيها، ويصوت فيها جميع الناخبين على قدم المساواة، ويكون فيها الاقتراع سريا وتجري تحت إشراف مؤسسة مستقلة.

١٣ - ونتعهد بما يلي:

- توطيد الديمقراطية وتعميق جذورها عبر تعزيز التعددية السياسية وحماية الحقوق والحريات الأساسية؛
- التشجيع على زيادة مشاركة المواطنين، لا سيما النساء بما في ذلك الأقليات، في عملية اتخاذ القرارات؛
- كفالة سيادة القانون، وفصل السلطات الدستورية؛
- التشجيع على الحكم السليم ومكافحة الفساد في بلداننا؛
- كفالة حق وسائط الإعلام في الحصول على المعلومات وفي الاستقلالية والحرية في إطار احترام الحريات الأخرى؛
- تطوير التربية المدنية وتعزيزها لجعل المواطنين أكثر وعيا بحقوقهم وواجباتهم وبمسؤوليات المؤسسات الحكومية؛
- المساهمة في بزوغ وتوطيد مجتمع مدني منظم قوي وحر، يشكل عنصرا ضروريا من عناصر الديمقراطية.

١٤ - ندين بشدة جميع الانقلابات العسكرية وجميع أشكال الإرهاب والعنف التي تستهدف الحكومات الديمقراطية والمنتخبة بحرية، وجميع الأشكال غير الديمقراطية في الوصول إلى السلطة وإدارتها والاحتفاظ بها إلى جانب كل تغيير غير دستوري للحكومات.

١٥ - نعيد التأكيد على ضرورة مساءلة الحكومات عن أعمالها.

١٦ - نتعهد بتعزيز ثقافة ديمقراطية، في كل أبعادها، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

١٧ - نعيد التأكيد رسميا على ما يلي:

- حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي حقوق متأصلة لجميع البشر؛
- جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، هي حقوق عالمية وغير قابلة للفصل ومترابطة ووثيقة الصلة ببعضها؛
- ينبغي تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٨ - نتعهد بما يلي:

- أداء واجباتنا المنبثقة عن الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، خاصة فيما يتصل بآليات المراقبة التي أسستها هذه الصكوك بغية تطبيقها؛
- تعزيز وتسهيل تصديق جميع المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تم اعتمادها في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛
- تعزيز تعليم حقوق الإنسان وثقافة السلام في دولنا، على النحو الذي تنص عليه الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تشجيع اعتماد برامج وطنية لحقوق الإنسان في كل دولة لزيادة تعزيز وحماية تلك الحقوق؛
- توفير المعاملة اللائقة للاجئين والمعادين إلى أوطانهم والعمال المهاجرين والأشخاص المشردين وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي.

١٩ - نعترف بأن عملية بناء الديمقراطية لا تقتصر على الدول فقط ولكنها تمس أيضا مجال العلاقات الدولية وآليات صنع القرارات في داخل المنظمات والمؤسسات الدولية، بغية إقامة نظام دولي عادل ومنصف.

٢٠ - نطلب على الفور مواصلة وتوسيع الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، بغية تعزيز وتوطيد الديمقراطية في إطار التعاون الدولي وكذلك خلق ثقافة سياسية ديمقراطية من خلال تشجيع واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعبئة المجتمع المدني وغيره من الوسائل المناسبة لدعم الحكم الديمقراطي.

ثالثا - التنمية والقضاء على الفقر والبيئة

٢١ - نعترف بأن الحق في التنمية، على النحو الذي ينص عليه القانون الدولي، هو حق عالمي غير قابل للتصرف، وجزء لا يتجزأ من الحقوق الأساسية للإنسان، وأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية.

٢٢ - ونعترف أيضا بأن لكل بلد حقا غير قابل للتصرف بتحديد نمط تنميته والسبل المؤدية إلى هذه التنمية بحرية.

٢٣ - ونعترف أخيرا بأن بلداننا تواجه صعوبات جمة في سبيل تأمين التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وأن عدم التساوي على الصعيد الدولي يعوق الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المتوسط بغية تحقيق تنميتها.

٢٤ - وبالتالي فإننا نلتزم بتحقيق ما يلي في جملة أمور:

- تهيئة الظروف المناسبة على الصعيد الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك على الأخص عن طريق تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الرشوة بكافة أنواعها وإصلاح النظام المالي الدولي؛
- توحيد جهودنا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الأخص القضاء على الفقر، الأمر الذي يشكل عنصرا من عناصر تعزيز وحماية التنمية الديمقراطية. وإن القضاء على الفقر، باعتباره هدفا جوهريا، يندرج في إطار منظور متعدد القطاعات يشمل التنمية الاجتماعية. ويمكن تحقيق القضاء على الفقر عن طريق تحسين القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والأمن الغذائي والإمداد بالماء الصالح للشرب والإسكان؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين بغية تحقيق التساوي التام بين الرجال والنساء، وتنمية عادلة ومستدامة، خالية من جميع أشكال العنف، تحترم حقوق الإنسان، وتمهد السبيل أمام النمو الكامل والمتسق للنفس البشرية، مع مراعاة الخصائص الثقافية لكل بلد؛
- تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتأمين ممارسة حقوقها ومسؤولياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالكامل؛
- منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والأطفال والقضاء عليها؛
- إعطاء الأولوية القصوى لحقوق الأطفال وحمايتهم ونموهم وبقائهم، خاصة عن طريق منع جميع أشكال استغلال الأطفال والقضاء عليها، بوضع حد لتجنيد الأطفال، والقضاء تدريجيا وبصورة فعلية على جميع أشكال عمل الأطفال المخالفة للقواعد الدولية؛
- الاهتمام على سبيل الأولوية بتكوين الشباب ومشاركتهم في الحياة الديمقراطية.

٢٥ - ندعو الدول والمنظمات الدولية بصورة عاجلة إلى دعم جهودنا في هذا المجال دعما ملحوظا.

٢٦ - نتعهد بالعمل للقضاء على الأمراض المستوطنة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والملاريا التي ليست بمثابة مشكلة من مشاكل الصحة العامة فحسب بل تشكل كذلك تهديدا خطيرا للتنمية.

٢٧ - نؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تخفيف الدَّين الخارجي أو إلغائه ونشجع كل المبادرات التي تهدف إلى إيجاد حلول مستدامة للدَّين الذي يشكِّل عبئا للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

٢٨ - نهيب بالدول والمؤسسات المالية الدولية بأن تقدم لبلداننا مساعدة إنمائية أكبر، استنادا إلى أولوياتنا واحتياجاتنا الحقيقية.

٢٩ - ونتعهد بما يلي:

- التعاون بغية حل المشاكل البيئية عن طريق التركيز على نهج مشارك يهدف إلى إدماج أهداف جدول القرن ٢١ في السياسات والاستراتيجيات الوطنية لصالح التنمية المستدامة؛
- إنشاء وتعزيز تدابير الإنذار والتدخل المبكرين فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، بموافقة حكومات البلدان المعنية.

ونحن وزراء وممثلي النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة المجتمعون في إطار المؤتمر الدولي الرابع للنظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية، المنعقد في كوتونو، بنن، من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

- إذ نلاحظ الخطوات الأكيدة التي خطتها بلداننا في بناء الديمقراطية،
- وإذ نؤمن بضرورة تنسيق أعمال دولنا لزيادة فعاليتها،
- وإذ نسلم بضرورة تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي من أجل توطيد وتعميق عملية بناء الديمقراطية، لا في بلداننا فحسب بل على الصعيد الدولي.

نوصي

منظمات المجتمع المدني

١ - باتخاذ جميع التدابير المناسبة على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بغية تعزيز تعاونها مع مثيلاتها في البلدان الأخرى.

القطاع الخاص

٢ - باتخاذ المبادرات على المستوى الإقليمي أو الدولي بغية تعزيز الديمقراطية في جميع مناطق العالم.

البلدان المانحة والمجتمع الدولي

٣ - يمنح أولوية متزايدة لتخصيص الموارد لصالح برامج الحكم الرشيد والديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني؛

٤ - بتخفيف عبء ديون البلدان ذات النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة بصورة ملحوظة، كوسيلة لتعزيز عملية بناء الديمقراطية والتنمية الاجتماعية في هذه البلدان؛

٥ - بتنسيق أعمالها فيما يتعلق بالعلاقات بين بناء الديمقراطية والتنمية والحكم الرشيد مع النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة؛

٦ - بالتعاون في تنظيم مؤتمرات يلتقي فيها ممثلو الحكومات وأعضاء البرلمان والمنتخبون المحليون وممثلو المنظمات غير الحكومية، لمناقشة المسائل المتعلقة ببناء الديمقراطية؛

٧ - بمساعدة النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، بناء على طلبها، وبمساعدة المؤسسات الدولية ومؤسسات الأوساط الأكاديمية، على وضع مؤشرات تسمح بتحليل التقدم المنجز في عملية بناء الديمقراطية.

منظومة الأمم المتحدة

٨ - بزيادة تعزيز الحوار، بروح التعاون، وبمواصلة جهودها لزيادة تفهم المسائل المتعلقة بالديمقراطية؛

٩ - بالاستعانة على نطاق أوسع بالخبرات والكفاءات المحلية في البلدان النامية؛

١٠ - بالعمل بتعاون أوثق مع أكبر عدد ممكن من الجهات المحلية المختلفة بغية تعزيز وترسيخ الثقافة الديمقراطية في البلدان المعنية؛

١١ - بإنشاء قاعدة بيانات التنمية الديمقراطية تجمع المعلومات المتعلقة بالمشاكل الأساسية ذات الصلة بالديمقراطية؛

١٢ - إنشاء مجموعة من الخبراء المختصين في المسائل الأساسية ذات الصلة بالديمقراطية لا سيما الخبراء الذين ينتمون إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

١٣ - القيام، داخل منظومة الأمم المتحدة، بوضع واستحداث برامج متكاملة لمساعدة الديمقراطية يتم تنسيقها داخل هذه المنظومة عبر استخدام موارد خارجة عن الميزانية؛

١٤ - حشد ما يلزم من الموارد لتنفيذ برامج متكاملة واستراتيجيات مشتركة في العديد من البلدان ترمي إلى تعزيز التطور الديمقراطي وتقويته؛

١٥ - وفيما يتعلق بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مساعدة الإصلاحات الديمقراطية بطريقة تتكيف مع شروط كل بلد من البلدان واحتياجاته؛

١٦ - وفيما يخص منظومة الأمم المتحدة، متابعة تدارس ما تتقدم به الحكومات وممثلو العالم الأكاديمي والمجتمع المدني من أفكار واقتراحات جديدة ذات صلة بالديمقراطية والحكم السليم.

آلية المتابعة

إننا نطلب بإلحاح إلى رئيس المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أن يعزز آليات المتابعة التي أنشئت في المؤتمر الثالث بغرض تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

كما ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى تعيين مركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الدول الأعضاء، وتوطيد الديمقراطية فضلا عن مؤازرة آلية المتابعة الخاصة بالمؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وتتولى آلية المتابعة مسؤولية تزويد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بالمساعدة، بناء على طلبها، لتحقيق ما يلي:

١٧ - وضع قائمة أهداف لبرامج إقامة الديمقراطية وجدول يحدد المعايير التي يمكن الاستناد إليها لتقييم تنفيذها؛

١٨ - وضع قائمة محدودة بالمؤشرات التي يمكن أن تقبلها وأن تستخدمها الدول المشاركة؛

١٩ - تبيان البرامج وإشراك الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في برامج منظومة الأمم المتحدة التي تتناول المسائل المتصلة بإقامة الديمقراطية والحكم السليم؛

٢٠ - تعزيز وتقوية الأطر الإقليمية ودون الإقليمية من أجل برامج إقامة الديمقراطية؛

٢١ - بحث الشروط المطلوبة لجلب الاستثمارات وتشجيع الجهود المبذولة لإقامة الديمقراطية؛

٢٢ - تبيان البرامج التي تركز على الشخصية الإنسانية ولا تركز فقط على المؤسسات وتنفيذها.

أعد في كوتونو، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

التقرير النهائي

ألف – مكان انعقاد المؤتمر وتاريخه

عُـقد المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي كان موضوعه ''السلام والأمن والديمقراطية والتنمية'' في كوتونو، بنن، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ونظمت المؤتمر حكومة جمهورية بنن، البلد المضيف، وآزرها في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكفونية، قدمت الدول التالية المساعدة المالية والمساعدة في مجال النقل والإمداد لتنظيم المؤتمر: النرويج، والدانمرك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وإيطاليا، وكندا، واتحاد سويسرا الكونفيدرالي وهولندا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا ومصر ونيجيريا.

باء – المشاركون

وشارك في المؤتمر ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، بولندا، بيلاروس، تايلند، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سانت تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، السنغال، سوازيلند، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصومال، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قيرغيزستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، كينيا، لاتفيا، ليبريا، ليتوانيا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موزامبيق، النرويج، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، يوغوسلافيا، اليونان.

وكان للمنظمات الدولية التالية ممثلون: الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق النقد الدولي،

ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، وشبكة الهيئات الأفريقية لتنظيم الاتصالات، والاتحاد الاقتصادي والنقد لغرب أفريقيا، والنظام الأفريقي الإقليمي للاتصال بواسطة السواتل، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

كما حضرت ٥١ منظمة غير حكومية بصفة مراقب.

وسجل المؤتمر أيضا حضور ضيوف مميزين، وهم فخامة رؤساء دول كل من السنغال والنيجر ومالي وهم على التوالي الرؤساء عبد الله واد، وماما دو تاندجا، وألفا عمر كوناري، وعدد من الشخصيات المرموقة في بنن من بينها الرئيس الأسبق إميل ديرلين زينزو.

جيم - جلسة الافتتاح

افتتح فخامة رئيس جمهورية بنن السيد ماتيو كريكو المؤتمر في ٤ كانون الأول/ديسمبر؛ وبدأت مراسم الافتتاح بكلمة ترحيب ألقاها سعادة وزير الخارجية والتعاون في بنن، السيد كولاوواي. أ. إيدجي، تلاه إلى المنصة السيد ميهاي دوبري، ممثل البلد الذي رأس المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد جلساته في بوخارست في رومانيا في عام ١٩٩٧.

كما ألقى كلمة الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكفونية، صاحب السعادة السيد بطرس بطرس غالي.

وخاطب المشاركين أيضا رئيسا دولتين دعاهما الرئيس كيركو إلى حضور المناسبة. وهما فخامة رئيس جمهورية النيجر السيد مامادو تاندجا، وفخامة رئيس جمهورية مالي السيد ألفا عمر كوناري.

وتخلل هذه المناسبة فاصل ثقافي قامت بتأديته مجموعة من الممثلين في بنن، ضمت الثنائي بيو وكوسي الذي جمع بين الأغاني والشعر في معالجته بطريقة ساخرة ولاذعة مواضيع المؤتمر ألا وهي السلام والأمن والديمقراطية والتنمية.

وأخيرا ألقى صاحب السعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، كلمته للمؤتمر والعالم قبل أن يفتتح الرئيس كيركو المؤتمر.

وترفق بهذا التقرير نصوص الكلمات التي أدلي بها والخطابات التي ألقيت خلال جلسة الافتتاح.

دال – انتخاب أعضاء المكتب

في الجلسة العامة الأولى التي عقدت في ٤ كانون الأول/ديسمبر، انتخب المؤتمر بالتزكية مكتبا من ستة أعضاء ضم رئيسا وأربعة نواب للرئيس ومقررا خاصا على النحو التالي:

رئيسا: سعادة وزير الخارجية والتعاون في بنن السيد كولاوولى أ. إيدجي؛

نواب الرئيس: سعادة وزيرة الخارجية في جنوب أفريقيا، السيدة دلاميني نكوسازانا – زوما؛ والسفير كارل مارشل، المندوب السامي لجامايكا في نيجيريا؛ والسيد لوروباخا، نائب وزير الخارجية في الفلبين؛ والسيد يوجين كاربوف، نائب وزير الخارجية في الملديف؛

المقرر الخاص: البروفسور جورج نزونجولا – نتالاجا، مستشار دولي.

هاء – إقرار جدول الأعمال

في الجلسة العامة الأولى التي عقدت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أقر المؤتمر، بناء على اقتراح الرئيس، جدول الأعمال المؤقت التالي:

١ – افتتاح رئيس دولة بنن للمؤتمر

٢ – افتتاح رئيس الوفد الروماني للجلسة العامة الأولى

٣ – انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر

٤ – تنصيب أعضاء المكتب

٥ – كلمة موجزة يلقيها في المناسبة رئيس مكتب المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

٦ – إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٧ – تنظيم العمل

٨ – مناقشة عامة للتجارب الوطنية في مجال السلام والأمن والديمقراطية والتنمية والعلاقات الإقليمية

٩ - جلسات متزامنة: مناقشة المواضيع التالية:

? الديمقراطية والحكم السليم والتنمية؛

? مشاركة الشباب والنساء في عملية إقامة الديمقراطية والتنمية؛

? الديمقراطية ومنع النزاعات وإدارتها وتسويتها؛

١٠ - دراسة إعلان كوتونو واعتماده

١١ - دراسة تقرير المؤتمر واعتماده

١٢ - اختتام المؤتمر

واو - الوثائق

كانت التقارير والرسائل المذكورة أدناه متوافرة:

١ - دراسات إقليمية (قدمت وجهات نظر مستقلة بشأن عملية التحول الديمقراطي في مناطق مختلفة)

? دراسة من أفريقيا أعدها البروفسور أ. إ. أسيواجو من قسم التاريخ في جامعة لاوس في نيجيريا والبروفسور أمادي علي ديانج من السنغال

? دراسة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أعدها البروفسور راسل كراندال من قسم العلوم السياسية في كلية دافيدسون (الولايات المتحدة) والبروفسور روبرت لويس من إدارة الشؤون الحكومية في جامعة ويست إنديز (جامايكا)

? دراسة من آسيا أعدها الدكتور ل. م. سنجفي من الهند

? دراسة من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية أعدها البروفسور ميهالي سيماي، هنغاريا.

٢ - دراسات للمواضيع التالية:

? الديمقراطية والحكم السليم والتنمية من إعداد السيد ريشار بانيجاس، مدير تحرير مجلة "Politique Africaine" في باريس؛ والبروفسور كريستوف هاينز، مدير مركز حقوق الإنسان في جامعة بريتوريا في جنوب أفريقيا والبروفسور تِيْسِّي باكاري من إدارة العلوم السياسية في جامعة لافال في كندا

? مشاركة الشباب والنساء في عملية إقامة الديمقراطية والتنمية من إعداد البروفسور نيارا سودركاسا من جامعة فلوريدا أتلانتيك، الولايات المتحدة الأمريكية

? الديمقراطية، منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، من إعداد الدكتور دومينيك بانجورا (باريس) والدكتور جوليان هوتنجر (سويسرا)

٣ - الدراسات الوطنية التي تقيِّم التجربة الوطنية في مجال توطيد الديمقراطية في البلد المضيف، بنن

? النساء: من إعداد الدكتور أميلي دكبيلو

? الشباب: من إعداد الدكتور سي. كريستوف كونيازندي

? الديمقراطية: من إعداد البروفسور تيودور هولو

? الحكم السليم وحقوق الإنسان والتنمية، من إعداد البروفسور فيليب نودجينوميه

زاي - تنظيم العمل

أجريت مداولات المؤتمر في جلسات عامة، كانت ثلاث جلسات منها لمناقشة المواضيع وتزامنت مع انعقاد ثلاث جلسات أخرى قامت خلالها الوفود المعنية ببحث مشروع إعلان كوتونو وتعديله.

أجريت المناقشة العامة في أربع جلسات علنية.

شارك ممثلو الدول والمنظمات في المناقشات عبر البيانات التي أدلى بها رؤساء الوفود. كما دارت خلال جلستين من الجلسات العلنية نقاشات حول الدراسات الإقليمية في حين أنه تم في الجلسة الخامسة والأخيرة بحث إعلان كوتونو والتقرير النهائي واعتمادهما.

وفي النقاشات التي شهدتها الجلستان العلنيتان الثانية والثالثة اللتان عقدتا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أخذت الدراسات التالية بعين الاعتبار:

? ''تقاسم الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال بناء الديمقراطية، (العلاقة بين السلام والأمن والديمقراطية والتنمية) في الدول الأفريقية غير الناطقة باللغة الفرنسية'' من إعداد أنتوني أسيواجو

? ''التجارب في مجال أفضل الممارسات على مستوى بناء الديمقراطية والعلاقات بين السلام والأمن والديمقراطية والتنمية''، من إعداد أمادي علي دييننج

? ''القيود التي تعرقل التحول إلى الديمقراطية وتوطيدها في الدول التي تعاني من المشاكل في أمريكا اللاتينية: حالتا بيرو وكولومبيا'' من إعداد راسل كراندال؛

? ''تقاسم الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال بناء الديمقراطية في منطقة البحر الكاريبي: العلاقة بين السلام والأمن والديمقراطية والتنمية''، من إعداد روبرت لويس؛

? ''أفكار حول الديمقراطية في آسيا: التحديات والطريق إلى الأمام''، من إعداد ل. م. سنغفي.

وتقدم بقية هذا التقرير لمحة مختصرة عن المناقشة العامة والنقاشات المواضيعية إضافة إلى بيان بالأعمال ذات الصلة بإعلان كوتونو.

المناقشة العامة

نظرا لارتفاع عدد البلدان الممثَّلة في هذا المؤتمر (الذي يتعدى المائة)، لم يكن هناك مناص من أن تتجلى في المناقشة العامة التجارب الوطنية المختلفة على مستوى إقامة الديمقراطية وصونها. ويمكن محورة معظم المداخلات حول أربعة أسئلة رئيسية اقترحها رئيس مكتب المؤتمر بغية توجيه النقاش وهي:

١ - ما هي أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها في سبيل توطيد الديمقراطية؟

٢ - كيف يمكن التنبؤ بالنزاعات وإدارتها وتسويتها بحيث تصبح الديمقراطية واقعا دائما؟

٣ - كيف يمكن الوصول بمشاركة الشباب والنساء في عملية إقامة الديمقراطية إلى حدها الأقصى؟

٤ - ما هي العوامل التي تعيق تطور الديمقراطية؟

ثمة توافق واسع في الآراء بشأن الفكرة السائدة بأنه ما من نموذج واحد للديمقراطية يمكن تطبيقه على جميع بلدان العالم وذلك على الرغم من الطابع العالمي الذي تتسم به المعايير والمبادئ الديمقراطية. فلا بد لكل بلد من البلدان من اختيار دربه الخاص وإيقاعه

الخاص من أجل توطيد الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، يتعذر تصور الديمقراطية بدون حقوق الإنسان لا سيما حقوق المرأة، والأطفال والأقليات، وهي تستتبع توسيع الحيز السياسي تدريجيا بحيث تُضمن للجميع الممارسة التامة لحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن جهة أخرى وكما قال الأمين العام في خطابه، إن الديمقراطية ودولة القانون توأمان لا ينفصلان. والإطار الدستوري والقانوني يحمي ما للأفراد والمجموعات من حقوق وحريات أساسية، ويتعذر تحقيق التنمية الاقتصادية بدون دولة القانون والشفافية في إدارة الشؤون العامة ومسؤولية الأشخاص الذين تخضع إدارتهم هذه للمساءلة.

وإن بناء الديمقراطية بالترابط الوثيق مع ثقافة التسامح واحترام التنوع هو شكل من أشكال تعزيز القدرة على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها؛ لأن النزاعات الناجمة عن الفوارق الفردية غالبا ما تكون مصدرا للنبذ الاجتماعي، والتعصب والتفاوت في إمكانية الحصول على الموارد التي تحتاج إليها الشعوب من أجل البقاء. وأفضل طريقة لمكافحة انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي منع الديماغوجيين من استغلال هذه الحالة لتأجيج النزاعات بين مختلف المجموعات هي تثقيف الفئات الأكثر تأثرا بحالة انعدام الأمن هذه وتحميلهم المسؤوليات. ويشكل السلام جانبا أساسيا من جوانب الديمقراطية بقدر ما يتيح لمختلف الجماعات الإفادة من الموارد والهياكل الأساسية المتوافرة لتحسين مستوى الحياة بدلا من تدميرها عبر العنف بين مختلف الإثنيات أو الطوائف. وعلاوة على المناقشة العامة، شهدت إحدى جلسات المؤتمر المواضيعية نقاشا تركز على إمكانية تطبيق المبادئ الديمقراطية على منع النزاعات وإدارتها.

وكانت مسألة مشاركة الشباب والنساء في عملية إقامة الديمقراطية، شأنها شأن مسألة النزاعات، أحد المواضيع الرئيسية التي عالجها المؤتمر، إذ كرست لها جلسة مواضيعية بكاملها. وقُدمت مداخلات تناولت التحدي الذي تواجهه النساء والشباب في العديد من الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، أُعرب فيها عن ضرورة تزويدهم بفرص التعلم والعمل إلى جانب حمايتهم من الآثار المشؤومة الناجمة عن الحروب، والتشرذم الاجتماعي والأمراض. وفي أفريقيا بالذات، ثمة تعدد كبير من الشباب الذين لا يتابعون دراستهم، وليس لديهم عمل مأجور. وهم يشكلون هدفا قابلا بسهولة للتجنيد في العصابات المسلحة التابعة لأمراء الحرب والمتطرفين سياسيا. ويقتضي توطيد الديمقراطية مزيدا من الجهود لإعطائهم أملا في المستقبل عبر فرص التعلم والعمل.

وأخيرا، فيما يتعلق بالعوامل التي تعيق التطور الديمقراطي، كثيرا ما ذكر المشاركون في المؤتمر الفقر وجذوره المتأصلة في البنى الاقتصادية والاجتماعية على الصعد المحلية والوطنية

والدولية. والفقر ينشأ ويعاد إنتاجه في البنى المحلية التي تشتمل على التفاوت في الإفادة من الموارد الحيوية مثل الأراضي وانعدام أنواع أخرى من رؤوس الأموال المنتجة. أما فيما يتعلق بالبنى الوطنية، فإن هناك ما يدعو إلى ملاحظة خلل بل وأحيانا تقييد في تطبيق الحقوق الديمقراطية التي من دونها يتعذر على المواطنين العاديين الإعراب عن رأيهم في مسألة توزيع الموارد والأموال اللازمة لمشاريع التنمية. أما بالنسبة للبنى الدولية، فإن الأمر يتعلق في المقام الأول بتعسف أسواق السلع ورؤوس الأموال وبصورة خاصة عبء الديون الخارجية.

وتشمل الحلول المقترحة للتصدي لهذه التحديات اللامركزية بوصفها أسلوبا يُتبع في إدارة الشؤون العامة، تتيح للمجتمعات المحلية تسلم زمام الأمور على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي وتسمح بتخفيف عبء الديون الخارجية.

وخلال إحدى جلسات المناقشة العامة، لُفت انتباه المشاركين إلى الرسالة التي وجهتها إلى المؤتمر نادين جوردمير، الحائزة على جائزة نوبل للآداب ومن رعايا جنوب أفريقيا. وهي منشورة أيضا في مرفق هذا التقرير.

مناقشة المواضيع

على النحو المذكور أعلاه، عقدت خلال المؤتمر ثلاث جلسات لمناقشة المواضيع وتم ذلك بالتحديد يوم الثلاثاء الواقع في ٥ كانون الأول/ديسمبر.

جلسة النقاش الأولى، التي تناولت مسألة الديمقراطية والحكم السليم، عقدت استنادا إلى رسالة السيد ريشار بانيجاس المعنونة ''الديمقراطية والحكم السليم: الالتباسات والقيود التي تنطوي عليها الاشتراطات السياسية للمساعدات الدولية''

جلسة النقاش الثانية، التي اتصلت بالشباب والنساء، عقدت استنادا إلى رسالة السيدة نيارا سودركاسا المعنونة ''الديمقراطية والتنمية: التصدي لتحديات المشاركة المتساوية للنساء والشباب وتقدمهم''

أما فيما يتعلق **بجلسة النقاش الثالثة**، التي كُرست لمسألة النزاعات، فإنها تمحورت حول رسالة السيدة دومينيك بنجورا ذات الصلة بـ ''تطبيق المبادئ الديمقراطية في منع النزاعات وإدارتها في أفريقيا'' ورسالة السيد جوليان هوتنجر المعنونة ''دور المجتمع المدني في تسوية النزاعات في مرحلة بناء السلم بعد التسوية في أفريقيا: الدروس الأحد عشر المستخلصة''

ووفقا لبرنامج العمل الذي اعتمد، نظمت مناقشة المواضيع لإثراء النقاش العام علاوة على التحليلات والتوصيات الواردة في إعلان كوتونو. وسينشر موجز هذه النقاشات

المذكورة مع نشر هذا التقرير بالإضافة إلى بيانات الشخصيات المرموقة التي قدمت مداخلات أثناء المؤتمر، وذلك في محاضر المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

إعلان كوتونو

ترد استنتاجات المؤتمر وتوصياته الرئيسية في إعلان كوتونو.

وتم تعديل نص هذا الإعلان ووضعه في صيغته النهائية خلال الجلستين اللتين عقدتا بالتزامن يوم الثلاثاء في ٥ كانون الأول/ديسمبر تحت إشراف مكتب مؤلف من:

- السفير جويل و. أديشي، الممثل الدائم لبنن لدى منظمة الأمم المتحدة؛
- والسفير سيريل ساجبو، المستشار الخاص للمنسق الوطني للمؤتمر؛
- والبروفسور جورج نزونغولا، المقرر العام.

وعُقدت جلسة ثالثة يوم الأربعاء في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

حاء – اعتماد إعلان كوتونو

اعتمد المؤتمر أثناء الجلسة العلنية الخامسة التي عقدت يوم الأربعاء في ٦ كانون الأول/ديسمبر إعلان كوتونو الذي يتضمن التوصيات النهائية التي تقدم بها المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

طاء – مكان انعقاد المؤتمر القادم

عرضت منغوليا واليمن استضافة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. واتفق المشاركون على أن تقوم آلية المتابعة التي أنشأها إعلان كوتونو بإجراء مشاورات مع هذين البلدين لتحديد مكان انعقاد المؤتمر القادم.

ياء – مراسم اختتام المؤتمر

بدأت مراسم اختتام المؤتمر بخطاب قصير أدلى به وزير الخارجية والتعاون في بنن، صاحب السعادة السيد كولاوولي أ. إيدجي، الذي عرض حصيلة مداولات المؤتمر واستنتاجاته.

ومن ثم أعطيت الكلمة للبروفسور جورج نزونغولا – نتالاجا، الذي قام بتلاوة التوصيات الواردة في إعلان كوتونو.

وبعدئذ، تعاقبت على المنبر ثلاث شخصيات مرموقة لتلقي كل منها خطابها. وكانت هذه الشخصيات على التوالي مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مارك مالوتش براون، وسعادة النائب الأول لرئيس الوزراء، وزارة الخارجية الأوغندية، اريا كاتيغاي؛ وفخامة رئيس جمهورية السنغال السيد عبدولاي واد الذي ألقى خطابا هاما عن الديمقراطية والتجربتين الأفريقية والسنغالية في هذا المجال.

وأخيرا، اختتم المؤتمر أعماله بخطاب ألقاه السيد متيو كيركو، فخامة رئيس جمهورية بنن، البلد المضيف للمؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.